Distr.
GENERAL

S/RES/1102 (1997)
31 March 1997



مجلس الأمن

القرار ١١٠٢ (١٩٩٧)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣٧٥٩، المعقودة
في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراره ٦٩٦ (١٩٩١) المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١ وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة،

وإذ يشير إلى بياني رئيسه المؤرخين ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ (S/PRST/1997/3) و ٢١ آذار/ مارس ١٩٩٧ (S/PRST/1997/17)،

وإذ يؤكد مجددا التزامه بالحفاظ على وحدة أنغولا وسلامتها الإقليمية،

وإذ يكرر تأكيد الأهمية التي يعلقها على التنفيذ الكامل من جانب حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) لـ "اتفاقات السلام" (S/22609، المرفق)، وبروتوكول لوساكا (S/1994/1441، المرفق)، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة،

وإذ يؤكد أنه من الضروري أن تتخذ الأطراف خطوات عاجلة وحاسمة للوفاء بالتزاماتها بغية ضمان استمرار مشاركة المجتمع الدولي في عملية السلام في أنغولا،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٧ (S/1997/248)،

١ - يثني على الجهود التي بذلها الأمين العام خلال الزيارة التي قام بها مؤخرا إلى أنغولا للمضي قدما بعملية السلام؛

٢ - يرحب بوصول مندوبي يونيتا والمسؤولين المقبلين في حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية إلى لواندا، وفقا للاتفاقات اللاحقة بين الطرفين، رغم أن وصولهم جاء بعد تأخير كبير في تنفيذ أحكام بروتوكول لوساكا؛

97-08557 310397 310397

٣ - يرحب أيضا بالقرار الذي اتخذته حكومة أنغولا، على النحو الذي أعلنته اللجنة المشتركة، بتنصيب حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٧؛

٤ - يطلب من كلا الطرفين تشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية في ذلك التاريخ؛

٥ - يطلب أيضا من كلا الطرفين تذليل جميع العقبات المتبقية أمام عملية السلام والقيام دون أي مزيد من الإبطاء بتنفيذ الجوانب العسكرية والسياسية المتبقية من عملية السلام، ولا سيما إدماج جنود يونيتا في القوات المسلحة الأنغولية، والتسريح وتطبيع إدارة الدولة في جميع أنحاء الإقليم الوطني؛

٦ - يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا حتى ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٧، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا بحلول ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧ عن حالة تنصيب حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية؛

٧ - يقرر كذلك، وفقا للقرار ١٠٩٨ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٧، أن يظل على استعداد للنظر في فرض تدابير، من بينها تلك المذكورة على وجه التحديد في الفقرة ٢٦ من القرار ٨٦٤ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، إذا لم يتم تنصيب حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية بحلول ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٧؛

٨ - يقرر أن يبقي هذه المسألة قيد نظره الفعلي.
